

محتويات الكتاب

5	قائمة المختصرات
7	المقدمة
8	I - العدالة الانتقالية تاريخاً
13	II - مفهوم العدالة الانتقالية
19	III - الإثبات من العدالة الجزائية إلى العدالة الانتقالية

الجزء الأول

تنوع وسائل إثبات الانتهاك في إطار العدالة الانتقالية

31	تمهيد
32	المبحث الأول: شمولية وسائل إثبات الإنتهاك
33	الفقرة الأولى: وسائل الإثبات التقليدية
33	أ- الإثبات بالشهادة
38	ب- الإثبات بالاختبار
40	ج- الإثبات بالمعاينات

- 41 الفقرة الثانية: وسائل الإثبات المستحدثة
- 42 أ- آثار الإقرار كوسيلة إثبات مستحدثة
- 44 ب- أساس الإقرار كوسيلة إثبات مستحدثة
- 45 المبحث الثاني: خصوصية وسائل إثبات الانتهاك
- 47 الفقرة الأولى: خصوصية الوسائل
- 47 في إثبات انتهاك حقوق الإنسان
- 48 أ- الهيئات العامة
- 49 1 - هيئات حقوق الإنسان
- 51 2 - لجان حقوق الإنسان
- 53 ب- الهيئات الخاصة
- 53 1 - المنظمات الوطنية
- 54 2 - المنظمات الدولية
- 55 الفقرة الثانية: خصوصية الوسائل في إثبات الفساد
- 59 أ- الهيئات المختلطة
- 60 1 - الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
- 63 2 - مجلس المنافسة
- 64 3 - الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية
- 65 ب- الهيئات المتخصصة

- 1 - هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية 65
- 2 - دائرة المحاسبات 66
- 3 - هيئة الرقابة العامة للمالية 68
- 4 - اللجنة التونسية للتحليل المالية 69
- 5 - هيئة السوق المالية 73
- 6 - هيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية 74

الجزء الثاني

نجاعة وسائل إثبات الانتهاك في إطار العدالة الانتقالية

- تمهيد 79
- المبحث الأول: توفر نجاعة إثبات الانتهاك 80
- الفقرة الأولى: الحد من بعض الحقوق 80
- أ - تجاوز السر المهني والحصانة عند إثبات الانتهاك 80
- 1 - تجاوز السر المهني 81
- 2 - تجاوز الحصانة 85
- ب - تجاوز المعطيات الشخصية 87
- الفقرة الثانية: تجريم تعطيل أعمال الهيئة 93
- أ - استقلالية الجريمة 94

1 - تمييز جريمة تعطيل أعمال الهيئة عن الجريمة المجلسية	94
2 - تمييز جريمة تعطيل أعمال الهيئة عن الشهادة زورا	95
ب - نطاق التجريم	102
المبحث الثاني: حدود نجاعة إثبات الانتهاك	106
الفقرة الأولى: قصور النص القانوني	107
الفقرة الثانية: الموانع الواقعية	110
خاتمة	113
المراجع	117
محتويات الكتاب	129